

تحويل المبالغ من عملة إلى عملة عن طريق التطبيقات في الجوال

وليد السعيدان

الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ وليد بن راشد السعيدان حفظه الله. يقدم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. يقول احسن الله اليكم ما حكم تحويل المبالغ من عملة دولة الى دولة اخرى؟ عن طريق تطبيقات البنوك التي - 00:00:00

تكون في الجوالات او في الانترنت الحمد لله رب العالمين وبعد المقتدر عند العلماء ان صرف العملة بالعملة اذا اتحد جنسها فالواجب التماثل والتقابض في مجلس العقد. اذا اختلف جنسها - 00:00:18

فالواجب التقادب لا التماثل. اذا اراد الانسان ان يحول عملة عملة بلد كبرى الى الى عملة صغرى كخمس مئة ريال يريد ان يصرفها الى عشر ريالات مثلا. فهنا صرف عملة بعملة بلد واحد - 00:00:38

فهنا الجنس متعدد فالواجب امران التقادب والتماثل. واما اذا اختلفت العملة كان يصل فالانسان خمسماية ريال سعودي بدولار أمريكي فان الواجب هنا انما هو التقادب في مجلس الصرف يعني في مجلس العقد واما التماثل فلا يجب. وكل ذلك يدل عليه ما في ما في صحيح مسلم من حديث عبادة - 00:00:58

تبني الصامت رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثيل سواء يدا بيد. اذا اختلفت هذه الاصناف - 00:01:28

تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثيل ولا تشفوا بعضها على بعض. ولا تبيعوا - 00:01:48

الورقة بالورقة الا مثلا بمثيل ولا تسف بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غالبا بناجز وفي صحيح مسلم من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وعلى الله وصحبه - 00:02:08

وسلم الذهب بالذهب مثلا بمثيل وزنا بوزن والفضة بالفضة مثلا بمثيل وزنا بوزن. فمن زاد او استزاد فقد اربى. وبناء على كذلك فلا يجوز للانسان ان يصرف عملتان عملة بلد بعملة بلد اخر الا بشرط التقادب - 00:02:28

في مجلس العقد اي في مجلس الصرف وقد اختلف العلماء المعاصرون في مثل هذه البرمجيات والاجهزة والمكتشفات الحديثة المبنية على ضغطة زر والتي لا يحصل فيها التقادب الحقيقي. وانما يحصل فيها التقادب الحكمي. فهل التقادب الحكمي - 00:02:58

اث عن التقادب الحقيقي خلاف بين اهل العلم. والاقرب عندي ان شاء الله تعالى انه كاف. فلا بأس بذلك ان شاء فاذا حول الانسان عملة بلد بعملة بلد اخر بناء على هذه البرمجيات. وبناء على هذه - 00:03:22

الوسائل الحديثة فانه لا بأس بها لانه بعد هذا التحويل لا يستطيع ان يتراجع فيه. فهو عبارة عن تحويل كامل لكنه لم يصل بعد الى يد المحول اليه حقيقة. لكنه في حكم ما وصل اليه - 00:03:42

فيما انه من جملة القبض الحكمي فينزل منزلة القبض الحقيقي. بمنزلة القبض الحقيقي فهو وبمنزلة قبض الوكيل عن موكله. فان فان الوكيل اذا قبض المال فان قبض الوكيل منزلة قبض - 00:04:02

موكله فلا بأس بذلك ان شاء الله ويعتبر قبضا حكميا له حكم القبض الحقيقي. فهو كاف ان شاء الله في تحقيق شرط التقادب

المشروط في الأدلة الشرعية اذا بيع الربوي بجيشه - [00:04:22](#)

وهذا كله من باب تحقيق تيسير هذه الشريعة ورقتها في رفع الحرج عن الناس. والتحفيف عليهم قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج. وقال الله تبارك وتعالى يريده الله بكم البسر ولا يريده بكم العسر - [00:04:46](#)

وقال الله عز وجل يريده الله ان يخفف عنكم. والمتقرر عند العلماء ان المشقة تجلب التيسير. وان الامر اذا ظاق اتسع وان مع العسر يسرا. واذا دار الامر بين قولين احدهما اخف - [00:05:06](#)

وليس ثمة ما يوجب مخالفته لشيء من الأدلة فلا جرم ان اليسير هو الاوفق لمقصود الشارع في شريعته. فاليسير على الناس في مثل هذه المسائل والوسائل ان يفتى بان القبض - [00:05:26](#)

الحكم منزلة القبض الحقيقى. فلا بأس بذلك ان شاء الله والله اعلم - [00:05:46](#)